

المحور السابع:
سياسات منح الائتمان
وإدارة مخاطره

تمهيد المحور:

تباين سياسات منح الائتمان وفقاً لهدف إستراتيجية توظيف الموارد المالية الخاصة بكل بنك، والتي تقع مسؤولية تحديدها على عاتق مجلس الإدارة، وبالتالي يمكننا القول بأنه لا توجد سياسة ائتمانية نمطية مطبقة بكل البنوك، إلا أن هناك عدداً من المتغيرات الواجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط سياسة الائتمان البنكي للبنوك.

وبما أن العملية منح الائتمان ترتبط بدرجة معينة من المخاطر لذا فإن إدارة المخاطر الائتمان مهم جداً بالنسبة للبنك وذلك من خلال تعريف المخاطرة وتحليلها والتخطيط الدقيق لها ، بالإضافة إلى اتخاذ القرار المناسب مع ضرورة مراجعة النتائج.

الفرع الأول: سياسات وإجراءات منح الائتمان

ويقصد بسياسة الائتمان مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية، شروط منح الائتمان، سياسة التحصيل، إجراءات متابعة الائتمان. و يتضح مما تقدم أن هناك أربعة متغيرات رئيسية تشكل السياسة الائتمانية للبنوك، وفيما يلي سنتطرق بشكل موجز لكل منها:

أولاً: المعايير الائتمانية:

و تشير إلى الحد الأدنى من المتطلبات المالية الواجب توافرها في العميل مقدم طلب القرض، حتى يمكن للبنك منحه القرض المطلوب. و يعني ذلك أن المعايير الائتمانية تمثل أدنى قوة مالية يمكن أن يقبلها البنك لمنح القرض للعميل. وفي ضوء تلك القوة المالية، يتم تحديد شروط الائتمان لكل عميل، قيمة القرض الممنوح، فترة السداد الممنوحة، الفائدة المطبقة، ويتطلب وضع المعايير الائتمانية قياس ما يعرف "بالجودة الائتمانية" لكل عميل، وتعني مقدار الرجحية المتوقع أن يحصل عليها البنك نتيجة قيامه بتقديم القرض.

ويتم تقييم المخاطر المصاحبة لعملية منح القرض من خلال آلية تنطوي على خمس متغيرات أساسية تبدأ أسمىها كلها (باللغة الإنجليزية) بحرف C ويطلق عليها 5Cs (Five C System) وهي:

* الشخصية Character،

* الطاقة الاقتراضية Capacity،

* رأس المال Capital،

* الرهن Collateral،

* الظروف الاقتصادية Condition، و ذلك على النحو التالي

(1) شخصية العميل Character:

و يقصد بها مجموعة السمات الشخصية التي تكشف عن نمط استجابة العميل المحتمل نحو سداد التزاماته المالية (شخصية ملتزمة أو مراوغة)، وتكمن أهمية هذا العامل في أي عملية منح القرض تنطوي ضمناً على وعد من المقترض بالسداد أو للمقرض عند حلول أجل القرض .
و بالتالي هو من تلك الشخصيات المؤتمنة والملتزمة التي تفي بالتزاماتها نحو الغير، وهو البنك في حالتنا. فقد تكون قدرة العميل على السداد جيدة إلا أن رغبته في السداد في المواعيد المتفق عليها غير مؤكدة.

ويعتمد محللي الائتمان في الكشف عن جوانب شخصية العميل على ما يعرف بالتاريخ الائتماني ويقصد به سمعة العميل من حيث قيامه بسداد التزاماته السابقة نحو البنك أو البنوك الأخرى التي سبق له الاقتراض منها. وهناك بعض المؤشرات الأخرى التي يمكن من خلالها تقييم مدى التزام العميل مثل نمط تعاملاته في الائتمان التجاري، بمعنى تحليل الفترة الزمنية التي مضت منذ قيام العميل (طالب القرض) بالشراء الآجل للبضاعة من الموردين الذين يتعامل معهم، حتى سداده لقيمتها إليهم، وذلك باعتبار أن تصرفاته حيال الائتمان التجاري يمكن أن تنسحب أيضاً على الائتمان البنكي.

(2) الطاقة الاقتراضية Capacity:

تقيس الطاقة الإقتراضية للعميل مدى قدرته على توليد الأموال الكافية لخدمة الدين (فوائد القرض)، ويمكن لمحلل الائتمان البنكي الوصول إلى تلك الطاقة من خلال التحليل المالي لقوائم العميل المالية، ربحية النشاط لعدد من السنوات المتتابعة، متوسط رصيد النقدية، لذا يعتبر الباحثون أن الطاقة الإقتراضية هو معيار موضوعي وكمي في قياس قدرة العميل على السداد.

(3) رأس المال Capital:

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

يعبر هذا المتغير عن الوضع المالي للعميل وفقاً لما أسفرت عنه نتائج تحليلات قوائمه المالية، ويعطي محلي الائتمان أهمية خاصة لبعض المعدلات أو النسب المالية التي تكشف بصورة أكثر فاعلية عن هذا الوضع. مثل:

● **نسب التداول** والتي تقيس قدرة العميل على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة في الأجل القصير،

● **معدلات الاقتراض** وتعطي مؤشرات حول المدى الذي وصل إليه العميل في تمويل أصوله من أموال الاقتراض،

● **معدلات تغطية الفوائد** وتكشف عن مدى إمكانية قيام صافي ربح العمليات بتغطية الفوائد المستحقة على العميل، أي عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد من صافي الدخل (الربح قبل احتساب الفوائد والضرائب) المتاح لسدادها.

(4) الرهن Collateral:

يتمثل الرهن في الأصول التي يقدمها العميل إل البنك كضمان بغرض الحصول على القرض، وقد تبين لنا فيما سبق عند الحديث عن معايير تصنيف القروض، أن هناك العديد من الرهونات التي يمكن أن يقدمها العميل وتقبلها البنوك كضمان للقرض، بحيث إذا توقف العميل عن السداد حق للبنك الرجوع والتصرف في هذا الرهن. ومن أمثلة الرهون المقدمة كضمانات: العقارات المملوكة للعميل، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، الودائع النقدية، وغيرها...

وبالتالي فإن الرهونات تمثل مصدراً لاستيفاء حقوق البنك في حالة عدم قيام العميل بالسداد، ولا يجوز معها للعميل مقدم الرهن التصرف في الأصل المرهون بأي نوع من أنواع التصرف، ومع ذلك فقد تجد البنوك نفسها في موقف يقتضي منها رفض قبول بعض الأصول المقدمة كرهن لضمان القرض، فعلى سبيل المثال أحجمت البنوك الأمريكية في نوفمبر عام 1992 عن إقراض بعض الشركات بضمان أوراق تجارية أو عقارات لعدم رغبتها الدخول في مشاكل مصاحبة لهذه الأصول خلال تلك الفترة.

(5) الظروف الاقتصادية Condition:

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

ويقصد بها الظروف التجارية التي تعمل في ظلها المنظمة أو العميل طالب القرض ولها تأثير على نشاطه، فعلى سبيل المثال يحجم الكثير من البنوك على منح القروض للمشروعات التي تعمل في ظل الظروف الاقتصادية غير مواتية، أي لا يتوقع للنشاط الذي يعمل به رواج وهو ما سيؤدّي بالتالي إلى إضعاف قدرتها على السداد للقرض وخدمة الدين. بينما في المقابل ترحب تلك البنوك بالمشروعات التي تعمل في ظروف مواتية، باعتبار أن ذلك يعد مؤشر إيجابي يطمئن البنك، بأن هذه المشروعات ستوافر لها القدرة على السداد.

وتستعين حالياً البنوك العالمية بالحواسب الآلية في تطبيق بعض أساليب التحليل الإحصائي مثل أسلوب التمايز المتعدد (MDA)، بغرض تقييم القوة المالية للعميل أو المنظمة طالبة القرض، ويتم ذلك من خلال وضع درجات أو نقاط Scores لبعض العوامل التي تمثل معايير هامة في الحكم على الجدوى الائتمانية للعميل، ويطلق على هذه النظم التحليلية بنظم احتساب الدرجات الائتمانية **Credit-Scoring system** وهو ما تطرقنا إليه فيما سبق عند عرض مختلف طرق التقليل من المخاطر المتعلقة بالقروض.

ثانياً: شروط الائتمان:

ويقصد بها القواعد والإجراءات والأساليب التي ستتبع في عملية منح القرض للعميل، والتي يجب أن ينص عليها صراحة وبصورة مكتوبة، وتتمثل هذه الصورة المكتوبة في بعض البنوك في شكل دليل أو استمارة تدخل ضمن عملية منح القرض، وتتضمن هذه الشروط عدداً من البنود أهمها:

1. مدة القرض وتشير إلى الفترة الزمنية التي ستقضي حتى يحل موعد استحقاق وسداد القرض.
2. حد الائتمان ويقصد به الحد الأقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك للعميل.
3. الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان طلب القرض.
4. أموال الأصول التي يمكن قبولها كرهن.
5. نسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت عادة تبعاً لطبيعة القرض ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب.
6. الإجراءات الواجب إتباعها في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل المرهون.

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

7. البدائل الأخرى التي يمكن أن يلجأ إليها البنك لضمان مستحقاته، مثل مطالبة المقترض بتقديم طرف ثالث كضمان له، أو النص في عقد القرض على حق البنك في استرداد قيمة القرض فور إخلال المقترض بأي شرط من شروط العقد المبرم بينه وبين البنك.

8. الرصيد التعويضي ويمثل الحد الأدنى من الرصيد الذي يجب أن يحتفظ به العميل المقترض في حسابه لدى البنك، وعادة ما يتراوح هذا الرصيد بين 10% إلى 20% من قيمة القرض.

و تشترط معظم البنوك على العملاء طالي القروض التوقيع على طلب فتح حساب جاري مدين(حساب جاري بنكي)، يعد بمثابة اتفاق ائتماني بين البنك المقرض والعميل المقترض يتضمن عدداً من الشروط والقواعد التي سيتم الالتزام بها حال منح القرض.

ثالثاً: سياسة التحصيل:

ويقصد بها الإجراءات التي يتبعها البنك في تحصيل القروض التي قدمها للعملاء، وتعد الإجراءات المتعلقة بكيفية تحصيل القروض التي تجاوزت آجال استحقاقها من أكثر الإجراءات أهمية في السياسات الائتمانية للبنوك. ومن الملاحظ أن هذه الإجراءات تتباين بين البنوك المختلفة، كما تتباين أيضاً تبعاً لاختلاف العملاء الذين يتعامل معهم البنك، فبعض البنوك مثلاً ترسل خطاب للعملاء بعد فوات خمسة عشر يوماً من استحقاق القرض، بينما تكتفي بالاتصال الهاتفي بعملاء آخرين، وتتمثل أهم المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها عملية تحصيل القرض فيما يلي:

1. انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة بدرجة كبيرة، وهو ما قد ينبغي أن هذه الأصول لم تعد تمثل الضمان الكافي لمبلغ القرض.

2. عدم قدرة المقترض على سداد مستحقاته في المواعيد المحددة المتفق عليها.

3. عدم قدرة العميل على السداد نهائياً، ويعد ذلك أسوأ الأوضاع التي يمكن أن تتعرض لها سياسة تحصيل القروض.

رابعاً: إجراءات متابعة القروض:

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

من الأهمية بمكان أن تحدد السياسة الإقراضية إجراءات متابعة القروض التي تم منحها، ويقصد بها التقييم الدوري لموقف كل قرض من مختلف جوانبه، بغرض اكتشاف أي صعوبات يحتمل أن تتعرض لها عملية سداد القروض، وبالتالي يكون هناك مُتسع من الوقت لاتخاذ ما ينبغي عمله في الوقت الملائم. ومعظم البنوك حالياً تقوم بإدخال كافة البيانات المتعلقة بالعميل على الحواسب الآلية (الكمبيوتر) حتى يمكن إجراء المتابعة وتحليل الموقف آلياً، واستخدام نظم المعلومات المفيدة في هذا الصدد كنظم دعم القرار.

كما جاء بعض الباحثين ومحللي الائتمان حول عدد المتغيرات التي يفترض أن تضمها آليات تقييم مخاطر القروض، فقد أشاروا إلى أنها 6Cs بدلاً من 5Cs، بمعنى أن آلية التقييم تنطوي على ست متغيرات أساسية، و ذلك بإضافة متغير سادس هو متغير الرقابة Control، ويقصد بمتغير الرقابة الاعتبارات القانونية المصاحبة لعملية منح القروض، حيث يجب أن تتفق السياسة الائتمانية التي ينتهجها البنك مع القواعد والتشريعات المنظمة للعمل البنكي، وداخل الحدود التي يضعها البنك المركزي. أمّا المتغيرات الأخرى المقترحة تتمثل فيما يلي:

(1) الأموال المتاحة للإقراض:

فعادة ما تنص سياسة القروض على ألا تزيد القيمة الكلية للقروض في أي لحظة زمنية عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة للبنك والتي تتمثل أساساً - كما سبق وأوضحنا- في الودائع والقروض ورأس المال. و يعني ذلك أن سياسة القروض هي سياسة مرنة يمكن أن ترتفع وتنخفض فيها حجم الأموال المتاحة للإقراض وفقاً لحجم الموارد المالية للبنك.

(2) التسعير الائتماني:

حيث تحدد سياسة القروض أسعار الفائدة التي سيتم تطبيقها، وكذا المصاريف الإدارية والعمولات التي سوف يتقاضاها البنك من المقترض. و يُفَضَّلُ في هذا الصدد توحيد أسعار خدمات التسهيلات الائتمانية داخل النطاق الجغرافي الذي يخدمه البنك حتى لا يحدث تفاوت بين التكلفة التي يتحملها العملاء، وهو ما يمكن أن ينعكس سلباً على رغبة العملاء في التعامل مع هذا البنك عند اكتشافهم ذلك.

3) مستوى اتخاذ القرار:

من المفترض أن تحدد سياسة القروض المستوى الإداري من له حق اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، أي البت في طلب الاقتراض وذلك لضمان سرعة اتخاذ القرار، خاصة وأن حاجة العملاء للأموال عادة ما تكون عاجلة. و لتحقيق ذلك تنص أغلب السياسات الائتمانية على حد أقصى مسموح لكل مستوى إداري أن يقدمه، فعلى سبيل المثال يسمح مثلاً لرئيس قسم القروض البت في القروض التي لا تتجاوز حداً معيناً، وما يزيد عن ذلك يصبح من سلطة المستوى الإداري الأعلى. كما قد تنص سياسات الائتمان على معاملة القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين أو المودعين معاملة خاصة، كأن تحول مباشرة إلى مدير قطاع القروض أو لجنة عليا بغض النظر عن قيمة القرض.

الفرع الثاني: مخاطر وإدارة مخاطر الائتمان في البنوك

أولاً: مخاطر الائتمان:

في ضوء الدراسات المتقدمة لعمليات المؤسسات المالية المصرفية وبصفة خاصة البنوك التجارية يمكن تقسيم النشاط الائتماني للبنوك التجارية من حيث ما يتعرض له البنك من مخاطر ائتمان رغم حرصه، إلى عمليات مأمونة وعمليات تتضمن مخاطر ائتمانية يجب على البنك الاحتياط لها. وتتكون العمليات المأمونة من:

- القروض بضمان أصول تظل في حوزة البنك حتى يحين موعد سداد الدين.
- القروض بضمان حقوق على عمليات معينة تسدد قيمتها للبنك مباشرة فيستأدى منها الدين ويقوم بتعليق الفائض لحساب العملاء.
- القروض التي تمنحها البنوك بضمان حقوق امتياز أو لي على أصول ثابتة.
- وتتكون العمليات التي تتضمن مخاطر ائتمانية من:
 - أ- خصم الأوراق التجارية ومنح القروض بضمائنها.
 - ب- القروض بضمان أصول جارية (بضائع أو منقولات) تظل في حوزة العميل الذي يقوم بالوفاء بالدين من حصيلة بيع هذه الأصول.

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

ج- القروض بضمان جميع أصول العميل على الشئوع وبضمان أرباحه وكذلك القروض بضمانات شخصية.

أ- تعريف مخاطر الائتمان (مخاطر عدم السداد):

وهي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة المقترض أو الجهة المصدرة للسند على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية مما يترتب عليه خسائر مالية جسيمة قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة المالية. فقد تفشل تلك المؤسسات في بعض الأحيان في الحصول على معدل العائد على القروض والاستثمارات المالية وغيرها من الالتزامات التعاقدية أكثر من سعر الفائدة التي نصت عليها تلك العقود. وبالرغم من ذلك يوجد أيضا احتمال عدم تحصيل أصل تلك القروض والاستثمارات وكذلك الفوائد المتعلقة بها.

ب- أنواع المخاطر الائتمانية

وتتكون المخاطر الائتمانية من الأنواع التالية:

- 1- المخاطر المتعلقة بالمقترضين: (أهلية العميل - صلاحيته - الخبرة الكافية - والكفاءة الإدارية - المركز المالي).
- 2- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: (وهي تختلف في طبيعتها وأسبابها حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة).
- 3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها: (وهي تختلف طبقا لطبيعة كل عملية - ظروفها - وضماناتها).
- 4- المخاطر المتصلة بالظروف العامة: وتشمل:
 - المخاطر الاقتصادية (مثل القرارات - وحالة النشاط الاقتصادي).
 - المخاطر السياسية والاجتماعية والقانونية.
- 5- المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك: (مثل عدم المتابعة الجيدة - عدم المطالبة - عدم تجديد خطابات ضمان بعض القروض).
- 6- المخاطر الناجمة عن فعل الغير: وهي تؤدي إلى تعثر المقترض مثل (إفلاس أحد عملائه نشر معلومات خاطئة عن المقترض توحى بسوء مركزه المالي).

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

وتحاول البنوك بكل الوسائل أن تجعل الإيرادات المتوقعة قريبة من الإيرادات الفعلية، وتقاس مبدئياً مخاطر الائتمان في الأسواق قليلة التقلب وقليلة التعرض لمخاطر المنافسة القاسية بواسطة جودة محفظة القروض في البنك ويطلق عليها ويعتبر من الصعوبة داخل البيئة السائدة حالياً تحديد محددات ثابتة لمخاطر الائتمان.

ج- قياس مخاطر الائتمان:

لقد حاول العديد من الكتاب التوصل إلى بعض المعدلات الأساسية التي تستخدم في قاس المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المالية المصرفية وتم التوصل إلى عدة مقاييس تستخدم في قياس مخاطر الائتمان نذكر منها ما يلي:

1- درجة تركيز القروض.

2- معدل نمو القروض.

3- معدل مخصص خسائر القروض إلى إجمالي القروض.

وفيما يلي مكونات كل معدل من المعدلات السابقة:

قيمة القروض الخاصة

$$(1) \text{ درجة تركيز القروض} = \frac{\text{قيمة القروض الخاصة}}{\text{إجمالي القروض}}$$

وكلما زادت درجة تركيز القروض كلما ارتفعت درجة مخاطر الائتمان ويقاس هذا المعدل درجة تركيز نشاط البنك في الإقراض.

القروض خلال العام - القروض في العام السابق

$$(2) \text{ معدل نمو القروض} = \frac{\text{القروض خلال العام} - \text{القروض في العام السابق}}{\text{القروض في العام السابق}}$$

وكلما ارتفع معدل نمو القروض كلما ارتفعت مخاطر الائتمان

مخصص خسائر القروض

$$(3) \text{ معدل مخصص خسائر القروض} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

وكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على ارتفاع مخاطر الائتمان والعكس ويقاس هذا المعدل قيمة مخاطر الائتمان المحتملة في محفظة القروض.

ثانياً: إدارة مخاطر الائتمان

1) مفهوم إدارة مخاطر الائتمان

إن إدارة المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر المصرفية. فهي تتمثل في متابعة الائتمان الممنوح من خلال متابعة العميل والتأكد من قدرته على السداد، وإجراء تحليل مالي دقيق وشامل لظروف العميل لتحديد مدى ملاءته المالية قبل الموافقة على منحه القرض، واستخدام الأساليب التي تساعد على وضع تصنيفات للمقترضين، وطلب الضمانات المناسبة واستخدام النماذج الخاصة بتحديد احتمالات فشل وتعثر العميل، وتنظيم السياسة الائتمانية ووضع استراتيجيات ائتمانية بناء على تصنيف أنواع القطاعات والأنشطة ومتابعة واستقراء المشاكل التي يتعرض لها العميل، من خلال إجراء مراجعة نصف سنوية ودورية لأوضاعه، وكذا وضع سقف ائتمانية للعملاء استناداً إلى أسس ومعايير منطقية وموضوعية، واتخاذ قرارات منح القروض الكبيرة من الإدارة العليا ووضع رقابة مركزية عليها.

2) مراحل إدارة المخاطر الائتمانية

تتجسد مراحل إدارة المخاطر الائتمانية في النقاط التالية:

1. تحديد أين يمكن أن تظهر المخاطرة؟
2. قياس درجة المخاطرة، حيث يتم الانتقال من تقييم المخاطر الفردية للمقترض إلى تقييم المخاطر الكلية في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية وتحديد الغرض من أي قرض وطبيعة المشروع المراد تمويله؛
3. الاتفاق على مستوى المخاطرة المقبولة؛
4. قيادة وإدارة المؤسسة إلى المستوى المقبول من المخاطرة، وهذه تستدعي ضمان نظام مناسباً للائتمان، إضافة إلى مراقبة ومتابعة هيكل المؤسسة، وأن تكون القرارات مفوضة بطريقة فعالة ضمن السياسة العامة للمؤسسة التي تضمن تحقيق الأداء المطلوب منها وبالتالي، فإن إدارة مخاطر الائتمان هي النواة الأساسية لإدارة

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

المخاطر المالية بالبنوك وذلك على اعتبار أن نشاط الإقراض هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، وأن أغلبية المخاطر المالية الأخرى تتوقف عليه.

3) مرتكزات عملية تحليل مخاطر الائتمان

إن دراسة وتحليل البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض من خلال اشتقاق النسب المالية التقليدية وحصر مؤشرات وظواهر التعثر المالي، يعتبر شرطا ضروريا لكنه غير كافي، حيث يجب على مسؤول الائتمان أن يولي اهتمامه كذلك وبدرجة أكبر لنوع حر من التحليل وهو ما يعرف بتحليل المخاطر الذي يصطلح عليه في عالم الأعمال بالتحليل الاستراتيجي .

يتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي في أنه أكبر رحابة وشمولا، إذ يتم تناو له من خلال نظرة أو سع وأكار عمقا لحالة العميل، على اعتبار أن كثيرا من العناصر والمتغيرات الرئيسية التي يبني عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات المالية. وهكذا فإن التحليل التقليدي قد يصلح في اتخاذ قرار الائتمان قصير الأجل، لكنه لا يصلح في أغلب الأحوال عند اتخاذ قرار الائتمان طويل الأجل. ويقوم تحليل مخاطر الائتمان على ركائز أساسية، هي:

أ- قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بوضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض، بل يجب كذلك تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض؛

ب- عند تقييم مخاطر الائتمان يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل ليمتد إلى تقييم مخاطر البيئة المحيطة بالمؤسسة أي مخاطر المؤسسة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها، بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

ت - كما يجب على المحلل الائتماني أن يولي اهتمامه أيضا لمرحلة حياة المؤسسة المقترضة، إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية مثلها مثل الإنسان تمر بأربعة مراحل عمرية متتالية هي:

مرحلة التكوين الأولي أو مرحلة النشوء والدخول إلى السوق: تتميز هذه المرحلة بارتفاع درجة المخاطرة بسبب عدة عوامل منها: ارتفاع تكاليف الإنتاج، ارتفاع تكاليف البحث والتطوير، والانخفاض النسبي للأرباح. كما أن هذه المرحلة تشكل فرصة ذهبية للمؤسسة

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

لتحتل في المستقبل مركزا تنافسيا قويا في السوق، إلا أن تدفقها النقد خلال هذه المرحلة يكون سالباً في الغالب مما يزيد من مخاطر الائتمان .

مرحلة النمو: وهي المرحلة التي يمكن للمؤسسة خلالها أن توطد مركزها التنافسي وتزيد ربحيتها . كما أن تدفقها النقد يكون في الغالب موجبا مما يخفف من مخاطر الائتمان.

مرحلة الإستحقاق: وهي ترادف مرحلة الشيخوخة التي تلي مرحلة النضج، إذ يتميز أداء المؤسسة خلالها بمجموعة من الأعراض مثل: مصاعب في زيادة الحصة السوقية، ظهور بوادر للطاقة العاطلة، تقادم الأصول، تناقص في الأرباح و بواذر لحدوث عجز في التدفق النقد التشغيلي مما يؤدي إلى تزايد مخاطر الائتمان .

مرحلة التراجع أو الاضمحلال: وتتميز ببروز مؤشرات سلبية واضحة لأداء المؤسسة مثل:

طاقة عاطلة كبيرة، تدهور الحصة السوقية تنجر عنه خسائر تشغيلية متكررة مما يرفع من وتيرة مخاطر الائتمان ويهدد مستقبل المنشأة بالتصفية أو الإفلاس.

ثالثاً- الإدارة الوقائية لمخاطر القروض:

وتنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

1) التسيير الوقائي:

وهو متمثل في كل الإجراءات والسياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل وأثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء وتقسيم الأخطار بين البنوك،..... الخ.

أما أهم الإجراءات والسياسات التي يتبعها البنك فهي:

1- دراسة الضمانات:

إن المخاطرة عنصر ملازم للقرض، فلا يمكن لأي كان إلغاؤها أو استبعاد إمكانية حدوثها، لذا يتوجب على البنوك والمصارف توخي الحذر لمواجهة هذا الموقف الصعب ويتم ذلك عن طريق دراسات مسبقة بالإضافة إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات المقترضة وهذا من أجل زيادة الاحتياط، وتمثل هذه الضمانات في أشياء ملموسة وذات قيمة تفتحها تلك المؤسسات قبل حصولها على القرض.

2- الاعتبارات المتعلقة بالضمانات:

المحور السابع: سياسات منح الائتمان وإدارة مخاطره

إن طلب الضمانات من قبل البنوك يدفعها للتحري عن قيمة تلك الضمانات ومعايير اختيارها وهي ما نقصد به الاعتبارات المتعلقة بالضمان.

أ- قيمة الضمان:

في الواقع لا يوجد أي قانون يحدد قيمة الضمان ، إذ يستند تحديد قيمته إلى العوامل المساعدة ولعل أهمها سمعة المؤسسة مع الزبون فكلما كانت السمعة جيدة كلما كانت الضمانات شكلية.

ب- اختيار الضمانات:

أي أن البنك هنا يواجه مشكلة أخرى تتمثل في طريقة اختيار الضمانات ، وفي هذه الحالة يكمن الاختيار حسب طبيعة القرض (قروض طويلة أو متوسطة المدى) .

3- أنواع الضمانات:

يمكن تصنيف الضمانات المقدمة للبنك حسب طبيعة تلك الأشياء التي تقدمها المؤسسة المقترضة على النحو التالي:

أ- ضمانات شخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص ويلتزمون بموجبه بتسديد مستحقات البنك في حالة عجز المدين عن الوفاء بالتزاماته في تاريخها المحدد.

ويمكننا تمييز نوعين من الضمانات هما : الكفالة والضمان الاحتياطي .

– الكفالة: "الكفالة هي عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا

لم يف به المدين نفسه (المادة 644 من القانون المدين الجزائري). ونظرا لأهمية الكفالة كضمان شخصي

ينبغي أن يعطي له اهتماما كبيرا، ويتطلب أن يكون ذلك مكتوبا ومتضمنا طبيعة الالتزام والمتمثلة على

وجه الخصوص في العناصر التالية:

– موضوع الضمان .

– مدة الضمان .

– الشخص المدين (الشخص المكفول) .

– الشخص الكافل.

- أهمية وحدود الالتزام.

- الضمان الاحتياطي:

"الضمان الاحتياطي التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد".

ب- ضمانات حقيقية:

على خلاف الضمانات الشخصية، تركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من المبالغ والتجهيزات والعقارات يصعب تحديدها هنا، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض.

- الرهن الحيازي:

في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام نوعين : الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري.

- الرهن الحيازي للأدوات الخاصة بالتجهيز :

"يسري هذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع ، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار".

- الرهن الحيازي للمحل التجاري :

يتكون المحل التجاري من عناصر عديدة ذكرت في المادة 119 من القانون التجاري الجزائري ، ومن بين هذه العناصر نجد على وجه الخصوص عنوان المحل التجاري ، الاسم التجاري ، الحق في الإجازة، الزبائن ، الشهرة التجارية ، الأثاث التجاري ، المعدات والآلات ، براءة الاختراع ، الرخص والعلامات التجارية ، الرسوم والنماذج الصناعية... الخ .وعليه يثبت الرهن الحيازي للمحل التجاري أو المؤسسة التجارية بعقد يسجل في السجل التجاري العمومي بكتابة المحكمة التي يوجد المحل التجاري بدائرة اختصاصها، ويتم هذا القيد (التسجيل) في الثلاثين يوما الموالية لتاريخ إبرام العقد التأسيسي وإلا فإنه سوف يدخل تحت طائلة البطلان .

- الرهن العقاري:

"هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه ، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان ، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة " وبطبيعة الحال لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي.

(2) التسيير العلاجي:

وهو المتمثل في كل السياسات والإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعا جدا. ويوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته وإجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك وهي مصلحة المنازعات والشؤون القانونية.

والتسيير العلاجي يستخدم طرق وتقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

● حالة التعامل مع الديون المتعثرة :

ويتم التعامل مع الديون المتعثرة باختيار بين بديلين. أساسيين وهما:

1. تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد.

2. تصفيه نشاط العميل وبيع موجوداته .

ويتم اختيار بين البديلين في بذل الاختبارات الآتية:

- مدى احتفاظ المشروع بمعدل مناسب من النشاط التوظيف والتشغيل للمعدات والآلات .
- مدى قدره المشروع على تحقيق التدفقات النقدية داخلة وموارد مالية تكفي لسداد التزاماته بشكل أفضل من تصفيه النشاط.
- مدى إمكانية تدبير موارد إضافية للمشروع وتكون هذه الموارد الجديدة بمنأى عن الحجوزات والمطالبات الأخرى الخاصة بدائنين غير المغطاة قروضهم بضمانات محده .
- مدى قدره المشروع على تسويه أو توفيق أو ضاعه مع المتعاملين معه سواء من موردين أو دائنين وإقناعهم بالاستمرار مع مشروع لتجاوز الأزمة التي يمر بها.

وستتناول فيه فيما يلي البديلين المذكورين .

❖ **البديل الأول:** تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه: وهذا البديل يتضمن ثلاث مراحل في مشوار ويكون محور عمليه التعويم (الإنقاذ). ثم الانتشال من التعثر ثم مرحلة الانتعاش .

أ. **مرحلة التعويم:** وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث يقوم البنك بإعطاء فرصه للعميل عن طريق منحه فتره سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده. وقد يمتد التسيير إلى أكثر من ذلك كان يتم الاتفاق إعادة جدولة المديونية، كما يمكن في هذه المرحلة النظر في التنازل عن جزء من الفوائد وذلك بما يتناسب مع ظروف العميل وإمكانياته في السداد.

ب. **مرحلة انتشار للعميل** وفي هذه المرحلة يقوم البنك باتخاذ إجراءات أكثر تقدما تتضمن التدخل المباشر والغير مباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه يبقى لخطه عمل يلتزم بها العميل في المستقبل ويكون هدفها موازنه التدفقات النقدية للمؤسسة المقترضة بحيث تغطي إلى ذاتها نفقاتها وتحقيق فائض مناسب مرحلة إنعاش العميل حيث يقوم بها يتم تحويل العميل كونه عميل متعثر إلى عميل غير متعثر يعمل بكامل طاقته، وذلك بمنحه قرضا جديدا بشروط ميسر لتمكينه من تسير نشاطه.

❖ **البديل الثاني:** تصفيه نشاط العميل وهذا البديل لا تلجا إليه البنوك إلا كحل أخير وبعد بذل كل السبل الأخرى وبعد تأكد البنك من الآتي:

— انه لا سبيل إلى معالجه أو إصلاح أو التغلب على المشاكل والمعوقات التي يمر بها العميل، حيث يثبت للبنك أنها مشاكل دائما وليست عارضة.

— أن النشاط الذي يمارسه العميل وصل إلى مرحله الانحدار وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط، وان العميل لا يتوافر لديه القدرة والرغبة في الاستمرار وتتم والتصفيه جبرا عن طريق الإجراءات القانونية أو تتم بالأسلوب الودي من خلال الاتفاق مع العميل.